

ليس على المجتهد سيرها، قلنا لا نسلم فان عدم
اللزوم متميز عن عدم الملزوم وانما سقط عن المجتهد
سيرها لعدم تاهيها، قيل انما يجوز التعليل
بالحكم المتقارن وهو احد النكاحين الثلاثة فيكون
مرجوحا، قلنا فيجوز بالتأخير لانه معرّف قالت
الحنفية لا يعلى بالقاصر لعدم الفايده
قلنا معرفة كونه على وجه المصلحة فايده، ولنا
ان التعدية توفقت على العلية فلو توفقت هي
عليها لزم الدور، قيل لو عطل بالمركب فاذا
انفج جزؤ وتنبغى العلية ثم اذا انفج جزؤ اخذ
يلزم الخلف او تحصيل الحاصل، قلنا العلية

تدبر

عدمية فلا يلزم ذلك وهما مسائل الأولى
يستدل بوجود العلة على الحكم لا بعليتها لا
نسبة توقف عليه، الثانية التعليل بالمانع
لا يتوقف على وجود المقتضى لانه اذا اقر معه
أولى، قيل لا يستدل بعدم المستمر، قلنا الحاد
يعرف الا ترى كالعالم للصانع، الثالثة
لا يشترط الاتفاق على وجود العلة في الاصل
بل يكفي انها في الدليل عليه، الرابعة الشئ
يدفع الحكم كالعدة او يرفعه كالطلاق او يدفع
ويرفع كالرضاع، الخامسة العلة قد يعلى
بها ضدان ولكن بشرطين متضادين **الفصل**